. . . إن التفسير بالرأي الجائزِ محدودٌ بحدود، ومقيدٌ بقيود، لا بدَّ من مراعاتها. . »[1].

وقد عقد الإمامُ الطبريُّ فصلاً في رسالته في (أصول التفسير) في مقدمة تفسيره أسماه: «ذكرُ بعض الأخبارِ التي غلط في تأويلها منكرو القولِ في تأويلِ القرآن. »

أورد فيه أخباراً وروايات عن الصحابة والتابعين في تحرجهم من القولِ في التفسير.

وعلَّق على تلك الأقوالِ بقوله: الأخبارُ التي ذكرناها عمنْ ذكرناها عنه من التابعين في إحجامه عن التأويل، فإنها كإحجامِ مَنْ أحجمَ منهم عن الفتيا في الحوادث والنوازل. فلم يكنْ إحجامُه عن القولِ في ذلك إحجامَ جاحد. ولكن إحجامَ خائفٍ أنْ لا يبلغَ في اجتهادِه ما كلفَّ الله به العلماء.

فكذلك معنى إحجامِ مَنْ أحجمَ عن القول في تأويل القرآن وتفسيرِهِ من العلماء السلف، إنما كانَ إحجامُه عنه خشيةَ أنْ لا يبلغَ أداءَ ما كُلِّفَ من إصابةِ القول فيه. . [2].

أي أنَّ إحجامَ بعضِ السلف عن القولِ في التفسير كان بسبب مزيدِ خشيةٍ وتحرجٍ وخوفٍ منْ أن يُخطئ في قوله ونظره واجتهاده، وليسَ لأنَّ التفسيرَ بالرأي حرامٌ منهيٌّ عنه.

وساقَ الإمامُ ابن تيمية في رسالته في (أصول التفسير) أقوالاً عن الصحابة والتابعين في النهي عن التفسير بالرأي.

وعلَّقَ عليها بقوله: «فهذه الآثارُ الصحيحةُ وما شاكلها عن أئمة السلف، محمولةٌ على تحرُّجهم عن الكلامِ في التفسير بمالا علْم لهم به، فأما منْ تكلمَ بما

---

(١) التفسير والمفسرون: ١/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(٢) تفسير الطبري: ١/ ٣٩.